

من اللانته زوج وفرد **س** منها تردد اللفظ بين جميع الاجل
وجميع الصفات نظر الي اللفظ وان كان احدهما سعين
من خارج كقولك الثلث زوج وفرد فانه بالنظر الي كلاله
اللفظ لا سعين احدهما وبالنظر الي صدق القابل معين
ان يكون المراد منه جميع الاصل فان حمله على جميع الصفات
او جميعها يوجب كذب **ص** والاصح وقوعه في الكتاب والسنة
س اي خلافا لداود قال الصير في ولا علم احدا اياه غيره
والدليل عليه ما سبق من الايات والاحاديث فايده من
يكلف بالتزام شي قبل ورود البيان قال صاحب القواطع
قالوا ان التزام المحمل قبل بيانه واجب واختلف اصحابنا
في كيفية التزامه قبل البيان على قولين احدهما اننا نتعد
قبل البيان بالتزامه بعد البيان والثاني متعديون قبل
البيان بالتزامه مجتملا وبعد البيان بالتزامه مفسرا وهذا
لخلاف مما فات المصنف ذكره وهو قريب من الخلاف
السابق في العام هل جبا اعتقاد عمومته قبل ورود
المخصص **س** وان المسمى الشرعي اوضح من اللغوي وقد
تقدم **س** اي في حمل على الشرعي الا ان يقوم دليل على ارادة
اللغوي لا يستقل عرف الشرع غالبا في الملاق لفظ الصلاة
والصوم وغيرهما المماثل له فيه عرف استعمال قبل

حمل

حمل وبه فاللغوي قال الانباري وهو با وض من هبه في
نفي الاسماء الشرعية التمهيد لان يكون له قول اخر ياتيها
والا فالاجمال مع اتحاد جهة الدلالة بحال او يكون ذلك
تفريعا منه على قول من يثبتها وهذا ضعيف فانه من لين له
الحكم عليه بما يترسسون بين النسبة الي المسمين وقوله
وقد قدمنا في فصل الحقيقة والمجاز **ص** فان تعذر حقيقته
فيرد اليه محورا ومجمل او يحمل على اللغوي اقول **س** اذا
وردت لفظه لها مسمى لغوي ومسمى شرعي وقد بشرح
حقيقته ولم يمكن الرد اليه الا بتجوز كقوله الطواف بالبيت
صلوه فانه لا يمكن حمله على الصلاة الشرعية حقيقة رد الي
المجاز بحمل على ان حكمه حكم الصلاة في الطهارة والستر
ونحوها لان عرف الشرع تعريف الاحكام فترد كلامه الي
الشرعي بما يمكن وقبل حمل على اللغوي حتى يقال المراد بالصلاة
الدعا وقبل حمل لتردده بينهما ولم يحكم بز الحاح في قول
بالحمل على اللغوي في نظير المسئلة ايضا ان بعدد الحمل على اللغوي
كما يتعدى على الشرعي فهل يرد الي الشرعي ويكون مجلا فيه هذا
لخلاف وعبارة المصنف سامله لكل من الصورتين فان
قوله بعدد اعلم من الشرعي او اللغوي والغزالي ذكر الاول مثل
لها بالطواف بالبيت صلاة كما ذكرنا ويمكن ان يكون هذا مثلا